متاح بتوقيع

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الديمقراطية المعلقة
قراءة في جدلية العلاقة بين العنف المستدام للفواعل الهجينة والتحولات الديمقراطية

مهند حميد الراوي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الديمقراطية المعلقة

قراءة في جدلية العلاقة بين العنف المستدام للفواعل الهجينة والتحولات الديمقراطية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، الحوكمة والدستور والقانون

مهند حميد الراوي/ باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الملخص

استناداً إلى الأهمية الكبيرة لظاهرة العنف المستدام في المجتمعات ومدى خطورتها على حالة الديمقراطية تأثيراً وتأثراً، فضلاً عن أهمية وجود مجتمع مدني ومؤسسات ديمقراطية في المجتمعات التي تتصف بالتحولات الديمقراطية حديثة النشأة، فإن معظم الوثائق الدولية والدساتير العالمية، فضلاً عن الدستور العراقي والقوانين المحلية، تتضمن فكرة ممارسة الحقوق السياسية لجميع المواطنين بشكل متساوٍ دون إكراه من أحد، كما يجب أن تكون هذه الحقوق ضمن بيئة آمنة لضمان ممارسة العمل السياسي بحرية، فضلاً عن حرية التعبير عن الأفكار السياسية والمجتمعية لتلك الأحزاب في ظل بيئة سليمة وآمنة وفق القانون.

لكن في العراق، ونتيجة تزايد ظاهرة العنف المستدام والمنظّم من قبل الفواعل الهجينة، أدى ذلك إلى تقويض الممارسات الديمقراطية وعكس حالة من الخوف والتشويه، من أجل احتكار ظاهرة العنف. خاصة وأن تلك الفواعل، التي تحاول احتكار العنف، تعمل ككيانات منسجمة مع بعض الأحزاب التقليدية في العراق، مما يولد حالة من الدكتاتورية المنظمة التي تعرقل التحولات الديمقراطية.

المقدمة

على الرغم من أن استخدام العنف بشكل عام، والعنف المستدام بشكل خاص، ارتبط عضوياً وتاريخياً ومشروعياً بكيان الدولة لضبط حالة الأمن من جهة، وأحياناً لحماية المكتسبات الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير من جهة ثانية، إلا أن ظهور فواعل هجينة تنافس الدولة على مكانتها لتحقيق أهداف معينة، فضلاً عن أن هذه الفواعل كانت دائماً ما تستخدم العنف كوسيلة لتحقيق غايات محددة، أبرزها الحلول مكان الدولة كفاعل رسمي له شرعيته القانونية، أدى إلى تعقيد المشهد.

وبنتيجة ضغط المجتمع المحلي من جهة، والمجتمع الدولي من جهة ثانية، فضلاً عن محاولات الدولة احتكار العنف لنفسها، لجأت تلك الفواعل إلى حالة العنف المستدام، مما حولها إلى ظاهرة تبلورت في كونها "هدف وسائلي"، بمعنى أنها تحولت من كونها وسيلة إلى أن تكون وسيلة وهدف في الوقت نفسه، وهو ما يقوّض التحولات الديمقراطية.

أسهمت ظاهرة العنف المستدام بشكل كبير في تقويض حالة الديمقراطية في العراق، سواء قبل احتجاجات تشرين أو بعدها، التي أفرزت مجموعة من الأحزاب السياسية الناشئة، والتي أدّت إلى تحديات كبيرة أمام الديمقراطية في البلاد. ولا سيما أن هذه الأحزاب كانت على النقيض من ظاهرة العنف المسلح، مما دفع الفواعل المسلحة إلى توظيف ظاهرة العنف بأقصى درجاته لمواجهة هذه الأحزاب الناشئة. ومع ذلك، استمرت هذه الأحزاب في العمل والممارسة السياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها تأثرت بظاهرة العنف المستدام بدرجة كبيرة.

وبالرغم من أن ظاهرة العنف المستدام هي ظاهرة تتعلق عادة بالكيانات التي تمتلك شرعية و/أو مشروعية، والتي تتمثل بالدولة حصراً، إلا أنها في العراق توسعت لتشمل فواعل هجينة وظفت هذه الظاهرة، مما أثر على التحولات الديمقراطية في العراق لأكثر من عشرين سنة، وتجسدت هذه الظاهرة بشكل واضح في سياق التحولات الديمقراطية ومحاولة عرقلتها.

تنطلق فكرة الورقة البحثية من افتراض مفاده: "كلما ازدادت ظاهرة العنف المستدام للفواعل الهجينة، أدى ذلك إلى تقويض حالة الديمقراطية، فضلاً عن فقدان الدولة لشرعيتها في حماية الأحزاب السياسية والنشاط السياسي بشكل عام، سواء على مستوى المشاركة في الانتخابات، أو على مستوى الفعل السياسي غير المباشر في رفع مستوى الوعي السياسي مجتمعياً".

تتمثل الحدود الزمانية في الحقبة الممتدة منذ ظهور الفواعل الهجينة ومحاولتها توظيف ظاهرة العنف بشكل عام، وتبنيها حالة العنف المستدام بالتبلور والظهور في الساحة العراقية. وبما أن ظاهرة العنف المستدام تشمل غالبية البيئة العراقية، وكذلك حالة الديمقراطية، فإن مكانة الورقة البحثية ستشمل البيئة العراقية بشكل عام. كما تتمثل موضوعية الورقة البحثية في دراسة متغير ظاهرة العنف المستدام وتأثيره على متغير حالة الديمقراطية في العراق من خلال التحولات الديمقراطية.

مفهوم ظاهرة العنف المستدام

يُعدّ العنف اللاعقلاني نمطاً من العنف يفتقد لأية أهداف موضوعية يثور ضدها، وهو نوع من الانفجار الذي لا يرتبط بسياق اجتماعي محدد. ويتم هذا العنف عادةً خدمةً لأغراض بعض المحرضين الذين يلعبون دوراً محورياً في تأسيسه. ويختار جمهور هذا النمط من العنف من طراز معين من البشر، ثم تنتشر بينهم أفكار معينة ضد الجماعات الأخرى أو ضد سلطة المجتمع، ومن ثم يُشكّل لهم بناء اجماعياً وثقافياً مضاداً لبناء الجماعات الأخرى. وفي هذا النمط، يكون المحرضون على وعي بأهداف العنف، بينما يفتقد المشتركون فيه لهذا الوعي، ليصبحوا ضحية لصياغة اجتماعية وثقافية زائفة أتقن تأسيسها المحرضون على هذا النمط من العنف.[1]

وفي ظل الأنظمة التسلطية، فإن زيادة العنف الرسمي تؤدي إلى نقص العنف غير الرسمي، وربما القضاء عليه نهائياً، إذ يستطيع النظام أن يضرب القوى المناوئة ويقلّص من نشاطاتها، لكن ذلك يولد حالة من عدم الاستقرار نتيجة استخدام المزيد من وحدات القهر. ويمكن أن تتخذ العلاقة بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي أحد الأشكال التالية:[2]

أ - علاقة طردية (إيجابية) بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي، فزيادة أو نقص الأول تؤدي إلى زيادة أو نقص الثاني.

ب - علاقة عكسية (سلبية) بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي، فزيادة أو نقص الأول تؤدي إلى نقص أو زيادة الثاني.

ج - علاقة طردية (إيجابية) بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي، إذ تؤدي زيادة أو نقص الأول إلى زيادة أو نقص الثاني، وهذه العلاقة ليست حتمية ولا مباشرة، إذ تتوسّطها بعض المتغيرات الأخرى.

هناك اتجاه يحدد شرعية العنف السياسي ومشروعيته استناداً إلى طبيعة النظم

1- قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي، مجلة الباحث، العدد (01)، (الجزائر: جامعة ورقلة، 2002)، ص103.

2- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 97.

السياسية. ففي دول التعددية السياسية، يُعدّ العنف الذي يمارسه المواطنون أو فئات معينة منهم استخداماً غير مشروع للقوة، لأنه يمثل خرقاً للقانون وتخطياً للمؤسسات الوسيطة التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. بينما العنف القانوني هو الذي تمارسه الدولة، ويجب أن يكون في إطار القانون.

أما في النظم التسلطية والقهرية، فإن ممارسة العنف من قبل المواطنين يُعدّ عملاً مشروعاً لعدم وجود قنوات شرعية فعّالة للمشاركة في السلطة أو لتغييرها. وقد اعتبر بعضهم أن العنف الذي يمارسه النظام ضد فئات معينة في المجتمع يكون مشروعاً طالما استند إلى نص قانوني يبرره ويحدده، ويكون هذا العنف الرسمي شرعياً عندما تقره الجماعة أو غالبية أفرادها، إذ يعتبرونه ضرورياً لحماية النظام الاجتماعي. ومؤدى ما سبق أن العنف الذي تمارسه الدولة قد يكون مشروعاً، أي يستند إلى نص قانوني، ولكنه قد يكون غير شرعي إذا رفضته الجماعة واستهجنت فيه تعديها على حقوقها وحرياتها.[3]

مؤشرات العنف المستدام: التحول في استراتيجية الفواعل الهجينة

هناك ضرورة ملحّة من الناحية الاستراتيجية لدمج عناصر الفواعل الهجينة في المؤسسات الأمنية كأفراد وليس كقوات كاملة، من أجل ضمان أن تكون الدولة هي الفاعل الوحيد والمسيطر الدائم على هذه القوات. فضلاً عن ذلك، توجد إمكانية لتبني تلك الفواعل لثقافة الوزارات الأمنية المنضوية تحتها، وليس العكس. ومن ثم، لا بدّ من وجود آليات دقيقة في هذه العملية الحساسة.

عملت معظم الفواعل، ولا زالت، على تأسيس ما يمكن تسميته بـ "حلف الفواعل الهجينة" في العراق، وهي جماعات مسلحة عراقية لديها رؤية ومشروع يتجاوز حدود الدولة الجغرافية، وتضم ممثلين وقيادات. وتكمن خطورة تلك الجماعات أمنياً في غياب مرجعية عراقية (دولية) حقيقية تجمعها في إطار حزبي أو عسكري، وبالتالي فهي تعمل في أراضٍ جغرافية واسعة تمتد من العراق وسوريا وصولاً إلى لبنان والبحر المتوسط بمرجعية إقليمية، إذ تمثل ذراعاً أمنياً واقتصادياً لدور إقليمي واسع.

3- المصدر نفسه، ص59.

ومن ثم، فإن الحكومة العراقية تعاني من ضعف أمني كبير بسبب تلك الجماعات غير المندمجة، سواء عسكرياً أو تنظيمياً، ضمن سلطة الدولة العراقية، مما قد يهدد بقاء الحكومة في حال تعرضت هذه الجماعات لتهديد وجودي، ومدى انعكاس ذلك على الأمن في العراق.

هناك العديد من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى تراجع مكانة الدولة وتوسع تلك الفواعل على حساب الدولة، ومن بين تلك الأسباب:

أولاً: الانقسام داخل القوى السياسية

كان الخلاف حول اختيار رئيس الحكومة في مرحلة ما بعد تشرين علامة أولى على حالة الانقسام المتزايدة بين الجماعات السياسية. ومع أنه لم يكن الخلاف الأخير، إلا أنه مثّل بداية لمرحلة جديدة من التباين في المواقف داخل الأجنحة السياسية والعسكرية لتلك الجماعات. فمنذ مطلع عام 2020، بدأت الخلافات تتصاعد داخل التشكيلات شبه العسكرية، خصوصاً بين من يسعى لتبني خطاب سياسي معتدل يتماشى مع مؤسسات الدولة الرسمية، وبين من يفضل نهجاً أكثر صدامية وتحدياً للسلطة المركزية.

وتُظهر القيادة السياسية لبعض هذه التشكيلات ميلاً إلى تقديم نفسها كجزء من المنظومة القانونية للدولة، حريصة على إظهار التزامها بقرارات الحكومة ومرجعياتها الرسمية. فعلى سبيل المثال، فيما يخص المطالبة بانسحاب القوات الأجنبية، يُلاحظ اعتماد خطاب يستند إلى المواقف الصادرة عن المؤسسات الدستورية، مع تجنّب التصعيد الإعلامي أو التحركات الميدانية التي قد تُفسّر كتهديد مباشر لاستقرار الدولة.[4]

ثانياً: تضخّم قيادات الفواعل الهجينة

شهد الوضع السياسي العراقي في السنوات الأخيرة تحولاً ملحوظاً في مواقف بعض الفاعلين الذين كانوا يُعرفون تقليدياً بقربهم من جهات إقليمية مؤثرة. فقد اتجه بعضهم إلى تبنّي خطاب أكثر استقلالية، يعكس محاولة لإعادة التموضع

4- تشكيل حكومة الكاظمي في العراق: تحول فعلي أم تسوية عابرة؟، تقدير موقف، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص1.

السياسي بما يتلاءم مع المتغيرات المحلية والإقليمية، خاصة بعد تراجع نفوذ بعض الشخصيات القيادية الإقليمية التي كانت تؤدي دوراً محورياً في التنسيق بين هذه الجماعات.

وفي السياق نفسه، برزت محاولات من قبل بعض التيارات الدينية والسياسية ذات الخلفية المسلحة لإعادة تقديم نفسها كقوى وطنية تتبنى خطاباً براغماتياً وقومياً، بعيداً عن التبعية الإقليمية الصريحة. ويُلاحظ أن هذا التحول ترافق مع ارتفاع حدة الخطاب الشعبي المناهض للتدخل الخارجي، مما شكّل ضغطاً شعبياً دفع بعض الفاعلين إلى اتخاذ مواقف أكثر استقلالية، أو على الأقل مظهرها كذلك.

كما أن غياب بعض القيادات المركزية التي كانت تضطلع بدور التنسيق الإقليمي خلق فراغاً قيادياً تحاول بعض الأطراف المحلية استثماره لتعزيز مكانتها وطرح نفسها كبديل داخلي قادر على قيادة المشهد. ولا يقتصر هذا الاتجاه على القوى السياسية فقط، بل يشمل أيضاً بعض الجماعات المسلحة التي تضخمت أدوارها خارج نطاق المهام التي أُنشئت من أجلها، مما أدى إلى تباين في الأجندات وتراجع الانضباط في بنية هذه الجماعات، وأعاد فتح النقاش حول دورها ووظيفتها في الدولة.

ثالثاً: تراجع تنظيم داعش الإرهابي

إن سيطرة تنظيم داعش على أجزاء كبيرة من المدن العراقية في 2014 أعطت هذه الفواعل زخماً كبيراً، فضلاً عن التأييد المجتمعي نتيجة الفتوى الدينية للمرجع الديني الأعلى في النجف، السيد علي السيستاني. لكن مع تراجع تنظيم داعش في الساحة العراقية، تموضع هذه الفواعل في الحياة المجتمعية بدأ يفقد حاضنته الشعبية، مما أدى إلى إعادة تقييم حركة المتغيرات والبحث عن بديل يتناسب مع التهديدات الجديدة، المتمثلة بالصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية وليس مع تنظيم داعش. وقد دفع هذا الوضع هذه الفواعل إلى إيجاد بدائل مكونة من فواعل متناهية الصغر، من أجل السيطرة عليها من جهة، وإدارتها من جهة ثانية، وخلق الولاءات من جهة ثالثة.

رابعاً: تحول الفاعلين التقليديين إلى العمل السياسي

إن أغلب الفواعل من غير الدول في العراق تحوّلت تدريجياً إلى العمل السياسي، بالرغم من عدم تركها للعمل المسلّح، مما يعني تبدّل الأدوار الوظيفية لهذه الفواعل من العمل المسلّح إلى العمل السياسي. فضلاً عن ذلك، هناك فواعل أخرى سبقت هذه الفواعل بشكل مبكر في تأسيس حركات سياسية تشارك في الانتخابات العراقية، ولديها نواب ووزراء ومتجذرة في المنظومة الأمنية والسياسية، مما يمنحها **شرعية** لتوظيف أدوات الدولة في استخدام العنف المسلّح تجاه الخصوم، وبالتالي تقويض حالة الديمقراطية في العراق.

خامساً: تجنب المساءلة الدولية

تحاول هذه الفواعل تجنّب المساءلة القانونية والدولية، فضلاً عن الاتّهامات الأمريكية، من خلال وجود فواعلٍ جديدةٍ وصغيرةٍ جداً بعيدةٍ عن التنظيم الإداري. كما تقوم بتأسيس حركات وأحزابٍ سياسية (أحزاب الظل) من أجل استدامة وجودها في المنظومة السياسية.

سادساً: تزايد التهديدات الإقليمية

مثّلت حرب 7 أكتوبر (طوفان الأقصى) نقطة تحوّل استراتيجية لدى صانعي القرار الإقليميين، إذ أدّت ديناميات الصراع وتوسّع رقعة العنف الإقليمي إلى تبلور مخاوف من احتمال تحول بعض المساحات والجغرافيا الإقليمية إلى قواعد انطلاق لعمليات فواعل هجينة جديدة. وقد يدفع ذلك هذه الفواعل إلى توجيه ضغوط عسكرية وسياسية على ميادين نفوذ الفواعل الهجينة المضادة، أو استنزاف قدراتها عبر تحويل خطوط القتال والمواجهات إلى ساحات بعيدة عن قواعدها التقليدية.

ونظراً لضعف قدرة بعض هذه الجماعات على السيطرة والإدارة الفعّالة للتهديدات عند انتقالها إلى بيئات قتالية جديدة، تبرز إمكانية تطور هذه الظاهرة إلى مخاطر مباشرة على الأمن القومي والمصالح الإقليمية. ومن هنا تنبع الاستنتاجات التي تؤكد ضرورة إعادة تشكيل وبناء جيل جديد من القيادات والفواعل القادرة على العمل في سياقات مسرحية متغيّرة، وامتلاك أدوات استراتيجية وسياسات تكتيكية متوافقة مع واقع التهديدات المعاصرة.

سابعاً: رفض تشرين لنفوذ الفواعل الهجينة

كانت لتظاهرات تشرين في نهاية عام 2019، وتعبير المتظاهرين عن رفضهم الكامل لتدخلات الفواعل الهجينة في الشؤون السياسية، تأثير كبير في تراجع المشاركة السياسية في العراق. فبالرغم من أن تشرين خلقت حالة من الوعي السياسي المجتمعي من جهة، إلا أن كثيراً من فواعلها وناشطيها اندمجوا بشكل كبير في عملية المحاصصة الحزبية والسياسية، بينما استمر جزء آخر منهم في عملية المقاطعة السياسية لهذا النظام نتيجة رد الفعل الحكومي تجاه الاحتجاجات، مما أثر على حالة الديمقراطية بشكل كبير جداً.

الديمقراطية في العراق: متطلبات الاستدامة ولوازمها

هناك أربعة شروط لازمة مهمة للديمقراطية:

أولاً: يجب أن تبني جميع الدول الديمقراطية مؤسسات قوية تحمي المواطنين من الممارسة التعسفية للسلطة السياسية. ولا يمكن أن يكون المواطنون أحراراً سوى باللجوء إلى المؤسسات التي تحمي مصالحهم. وهذا يعني أن المجتمع الديمقراطي مجتمع يتم تنظيمه أولاً من منظور مؤسسات الدولة (مثل النظام القضائي)، وثانياً من خلال مؤسسات ومنظمات عامة مستقلة يخلقها المواطنون ولا تسيطر عليها الدولة (مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والصحافة).

ثانياً: يجب أن يصل المواطنون إلى معلومات عن آليات عمل النظام السياسي في مجتمعهم. وبدون هذه المعلومات، لا يستطيعون تطوير مهارات التفكير الناقد التي تسمح لهم بالاختيارات الموضوعية بين الأحزاب السياسية المتنافسة والسياسات. وهذا يعني أن المواطنين يجب أن يصلوا ليس فقط إلى صحافة مستقلة ونظام للاتصال الجماهيري، بل أيضاً إلى نظام تعليمي يدعم الفهم المدني والقيم المدنية.

ثالثاً: يجب أن تعمل الحكومة على أن يتمتع جميع المواطنين بالعدالة الاجتماعية. إن مجتمعاً تنتشر فيه البطالة ولا يرى فيه الشباب أملاً في المستقبل لا يستطيع أن يبني ديمقراطية قوية.

رابعاً: يجب أن تتسم جميع المجتمعات الديمقراطية بالاتفاق بين المواطنين على المثل العليا الأساسية التي تجمع بينهم.[5]

تجمع وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) بيانات بشكل سنوي لتحديد مستويات الديمقراطية حول العالم، فيما يسمى "مؤشر الديمقراطية العالمي". إذ يعتمد هذا المؤشر على مقياس من 0 إلى 10 لتقييم جميع دول العالم سنوياً. ويقيس المؤشر حالة الديمقراطية في 167 دولة على أساس خمسة معايير هي: العملية الانتخابية والتعددية، أداء الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية الديمقراطية، والحريات المدنية. كما تُصنّف الدول بناءً على الدرجات إلى: ديمقراطيات كاملة، ديمقراطيات منقوصة، أنظمة هجينة، وأنظمة استبدادية.[6]

وبناءً على هذه المؤشرات، تراجع العراق أربع مراتب في مؤشر الديمقراطية لعام 2023 الصادر عن مرصد "إيكونومست إنتليجنس"، فيما يظهر التقرير أن مؤشر الديمقراطية انخفض إلى أدنى مستوى له منذ إطلاقه في 2006. وحل العراق في المرتبة 128 عالمياً من أصل 165 دولة بمؤشر الديمقراطية، حيث حاز على 2.88 نقطة، ما يضعه ضمن المنطقة الحمراء المصنفة تحت الحكم الاستبدادي.[7]

تحديات حالة الديمقراطية في العراق

يتعارض العنف، بكافة أشكاله وأنواعه، تماماً مع مفهوم الديمقراطية، التي تسعى إلى تقديم وسائل بديلة لحل النزاعات، مثل إجراء الانتخابات. إذ تفرض الديمقراطية ضرورة وجود آليات للمساءلة عند حدوث أعمال العنف أو الاعتداءات، سواء كان ذلك عبر تصرفات الشرطة تجاه المواطنين أو بوسائل أخرى. الديمقراطية تحد من العنف وتحدد وسائل التعامل معه من خلال مفاهيم مثل المساءلة والشفافية.

5- اريك ديفيس، استراتيجيات لدعم الديمقراطية في العراق، تقرير خاص رقم (153)، (واشنطن: معهد السلام الأمريكي، 2005)، ص3.

6- مؤشر الديمقراطية لعام 2023: تدهور عالمي غير مسبوق فما هو ترتيب البلدان العربية؟، موقع يورو نيوز، تاريخ النشر: 16/02/2024، تاريخ الدخول للموقع: 10/ 7/ 2024، على الرابط: https://arabic.euronews.com/2024/02/16/arabic-country-ranking-democracy-index-2023-middle-east-right-law

7- Democracy Index: conflict and polarization drive a new low for global democracy, Thu, 15th Feb 2024, https://www.eiu.com/n/democracy-index-conflict-and-polarisaation-drive-a-new-low-for-global-democracy/

وعند الحديث عن الديمقراطية، يشمل ذلك كل من الديمقراطيات الراسخة والدول في طور التحول الديمقراطي، حيث تسعى هذه الدول لاكتساب مكونات الدولة الديمقراطية. ومع ذلك، يُلاحظ أن الدولة نفسها قد تمارس أشكالاً من العنف، ويجدر بالإشارة إلى أن العنف قد يولّد المزيد من العنف.[8] وعليه، فإن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه حالة الديمقراطية في العراق وتحولاتها التي ترافقها، أهمها:

في جميع الانتخابات السابقة، كانت الرقابة الدولية على الانتخابات العراقية محدودة، وأبرز مثال على ذلك انتخابات مجلس النواب العراقي 2021، حيث بلغ عدد المراقبين الدوليين 130 مراقباً في جميع أنحاء العراق. ويعد هذا أحد التحديات التي رافقت العملية الانتخابية في العراق، إذ إن عدد المراقبين قياساً إلى أكثر من 8 آلاف مركز انتخابي يبدو ضئيلاً وصورياً، خصوصاً أن مفوضية الانتخابات غالباً ما تعلن أنها غير معنية بالشكاوى التي يقدمها المراقبون الدوليون، وإنما تقوم بإحالتها إلى الجهات التابعة لها.

وبالتالي، فهي تُقر بأن وجود هؤلاء المراقبين ليس بالضرورة أن يُسهم في تقويم العملية الانتخابية، التي تُعد جزءاً من تطور حالة الديمقراطية في العراق، والتي يشوبها الكثير من التساؤلات حول نزاهتها واستقلاليتها.

تحدي فقدان الثقة

وفقاً لاستطلاعات متعددة، هناك تراجع ملموس في مستوى الثقة بنتائج الانتخابات وبالعملية الديمقراطية بشكل عام. فبعد عام 2003، جرى تشكيل المفوضيات بطريقة فئوية وطائفية بحتة، إذ تخضع للمحاصصة الحزبية، وقد وضعت الأحزاب السياسية أنصارها داخل المفوضية للعمل لصالحها. هذا الأمر أدى إلى فقدان الشارع جزءاً من ثقته، فضلاً عن السلوكيات التي مورست خلال عمل المفوضيات منذ الدورة البرلمانية الأولى واستمرت، وكانت غالباً تصب في صالح الأحزاب

8- آية جراد، عن أزمات العنف والديمقراطية في المنطقة العربية، ورقة سياسات، منتدى البدائل العربي، تاريخ الدخول للموقع: 10/7/2024، على الرابط: https://www.afalebanon.org/ar/publication/11319/%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82/

السياسية الحاكمة داخل منظومة السلطة، مما يقوض حالة الديمقراطية في العراق ويعطي انطباعاً عكسياً حول ضرورة مشاركة الأحزاب السياسية الناشئة. ومن ثم، هناك مبررات قوية لفقدان الثقة. كما أن مخاوف الشارع العراقي من التلاعب والتزوير في الانتخابات لها بُعدان:

- البُعد الأول: إدراك الرأي العام لتراجع شعبية المنظومة السياسية، وما يثير التساؤل حول كيفية تعويض هذا التراجع في التنافس الانتخابي.
- البُعد الثاني: الخشية من حدوث تزوير إلكتروني، خصوصاً مع عدم تحقق الأمن السيبراني. لذلك، فإن حالة القلق من مخرجات الانتخابات واضحة لدى الرأي العام العراقي.[9]

تحدي السلاح المنفلت

يعاني العراق من فوضى السلاح المنفلت خارج إطار الدولة، بسبب وجود العشرات من الفواعل المسلحة المؤثرة في الساحة العراقية. وتكمن خطورة هذا السلاح المنفلت في تدخلاته الكبيرة في العملية السياسية والانتخابية، فضلاً عن امتلاكه نوعاً من الشرعية السياسية والقانونية من خلال ارتباطه بالدولة. والأخطر من ذلك، أن هذه الفواعل التي تمتلك هذا الكم الهائل من السلاح والنفوذ في أجهزة الدولة العراقية لديها أحزاب سياسية تمثلها في العملية السياسية وتشارك في الانتخابات بفاعلية كبيرة، سواء من خلال الأحزاب التقليدية القديمة أو عبر تشكيل أحزاب سياسية جديدة بخلفيات مدنية تحاول الالتفاف على إرادة الشارع العراقي. وتعمل هذه الفواعل المسلحة على التدخل في مراكز الاقتراع وفرض السيطرة عليها، مما يوجّه التصويت لصالح الأحزاب التابعة لها، بالإضافة إلى بث الرعب بين الناخبين، ما قد يدفعهم إلى الامتناع عن المشاركة في الانتخابات. وتحدث هذه الحالات غالباً في المناطق الريفية والنائية البعيدة عن الإعلام والمراقبة، حيث يكون أغلب الموظفين من أبناء المنطقة أنفسهم وتابعين لتلك الأحزاب، مما يُفقد العملية الانتخابية تسويتها التنافسية المشروعة.

9- مهدي كريم، بيان المقاطعة وإمكانية التأجيل: تحديات تواجه الانتخابات العراقية، مقال منشور على موقع المجلة، تاريخ النشر: 25/8/2021، تاريخ الدخول للموقع: 2/7/2024، على الرابط:
https://www.majalla.com/node/156586/%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%

تحدي الإرهاب

لا يزال العراق يعاني من تحدي الإرهاب، الذي بدأ يعاود نشاطاته الميدانية بشكل كبير وغير مسبوق في الساحة العراقية. وتشمل هذه التهديدات محاولات استهداف المرشحين والناشطين السياسيين، خاصة في المناطق الريفية والحدودية، إضافة إلى تهديد الموظفين في مفوضية الانتخابات واستهداف المراكز الانتخابية. علاوة على ذلك، يشمل التهديد المواطنين المشاركين في الانتخابات البرلمانية، ما يعيد لهم معاناة الانتخابات السابقة التي جرت وسط انتشار ظاهرة الإرهاب. وقد أثر ذلك بدوره على تشكيل الحكومات السابقة، إذ أدى عزوف المواطنين عن المشاركة إلى سهولة التزوير والتلاعب من قبل الأحزاب السياسية المتنفذة.

تحدي سلاح العشائر

يعد من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع العراقي، بسبب غياب القانون الرادع لهذا السلاح، فضلاً عن ضعف السلطة المركزية. إضافة إلى ذلك، أصبحت سلطة العشيرة في بعض المحافظات والمدن أعلى من سلطة الدولة، خاصة في المناطق ذات الطابع العشائري. وتزداد حدة هذه الظاهرة مع اقتراب كل انتخابات، إذ يقوم شيوخ العشائر بتهديد منتسبيها بضرورة انتخاب شخصية معينة، فضلاً عن تهديد المرشحين الآخرين الذين يختلفون في توجهاتهم. كما تسعى العشائر للسيطرة على المراكز الانتخابية في مناطقهم من خلال النفوذ الذي يمتلكه شيخ العشيرة، مما يؤدي إلى صعود شخصيات ذات ولاء للشيخ أكثر من كونها تحمل مشروعاً انتخابياً أو سياسياً مستقلاً.

تحدي التزوير في الانتخابات كمؤشر لقياس الديمقراطية

تتمثل المشكلة الرئيسية في فقدان بطاقات الناخبين الإلكترونية الصادرة عن المفوضية العليا للانتخابات، والتي يُقدّر عددها بمئات الآلاف. هذا الأمر يتيح للأحزاب السياسية استغلالها للتلاعب بالنتائج الانتخابية وحرف مسار الانتخابات. لا يمكن اعتبار الانتخابات نزيهة ما لم تُلغَ الاعتمادية على هذه البطاقات، ويكمن الحل الأمثل في إكمال إصدار البطاقات البايومترية (التي تعتمد على بصمتي اليد والعين)، فضلاً عن الإسراع بتحديث سجلات الناخبين في العديد من المحافظات

التي لم تستكمل 50 % من سجلاتها حتى الآن. ومع ذلك، فإن أغلب المواطنين الذين لم يحدّثوا بطاقاتهم الانتخابية لم يتمكنوا من التصويت نتيجة عدم ثقتهم بالعملية الانتخابية والسياسية بشكل عام. وتستغل الأحزاب السياسية المتنفذة هذه الثغرة للتلاعب بنتائج الانتخابات عن طريق بيانات الناخبين من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، معتبرة هؤلاء غير المشاركين على أنهم مصوتون، مما يزيد أصوات الأحزاب ويضمن استمرار المنظومة السياسية على حالها.

تحدي المرشحين المستقلين

هناك الكثير من المرشحين الذين يخوضون الانتخابات ضمن القوائم الانتخابية (بسبب قانون الانتخابات)، لكنهم يدّعون أنهم مستقلون بعيداً عن الأحزاب السياسية، وهذه فيها إشكاليتان: الأولى، أن بعض هؤلاء المرشحين المستقلين هم في حقيقتهم غير مستقلين، وإنما تابعون لأحزاب سياسية ويخوضون الانتخابات بهذا العنوان، وفي حال فوزهم يعودون إلى الحزب السياسي الذي قدم لهم الدعم، أو يكونون في الأصل تابعين له. الإشكالية الثانية، أن هؤلاء المستقلين ليس لديهم تأثير حقيقي في حال فوزهم بسبب عدم وجود جهة سياسية يتبعون لها، وبالتالي بعد الفوز في الانتخابات سيضطرون للتحالف مع الكتل السياسية التي سيتم تشكيلها داخل البرلمان، وبالتالي يفقدون استقلاليتهم الحقيقية.

الخاتمة

وفقاً لما تقدم، يمكن القول إن هناك قوى تقليدية - كما أشرنا - تحاول الحفاظ على وجودها التمثيلي على مستوى السلطة التشريعية، ومن ثم في السلطة التنفيذية، وإن هناك فواعل اجتماعية جديدة بدأت بالمشاركة الفاعلة في الحراك السياسي، بعضها يرجع إلى قوى أفرزها الحراك الاحتجاجي، وأخرى من شخصيات أكاديمية وعشائرية مستقلة. ويبدو إلى الآن أن هذه الفواعل الاجتماعية الجديدة، خاصة على مستوى قوى حراك تشرين الاحتجاجي، لا تشكل مفاجئة كبيرة في التحول الديمقراطي في العراق لأسباب مختلفة، أغلبها تعود إلى غياب المشروع والبرامج والتشتت وسيطرة المصالح والانغماس في حسابات شخصية، فضلاً عن حالة العنف المستدام للفواعل الهجينة المرتبطة بالأحزاب السياسية التقليدية، التي لا تريد لقوى الأحزاب الناشئة مزاحمتها على السلطة في العراق.

التوصيات

1. التداول السلمي للسلطة: إعداد جدول زمني دائم للانتخابات وتداول السلطة، وتشكيل لجنة وطنية للوساطة في النزاعات الانتخابية، مع تنفيذ برامج تدريبية للمسؤولين حول إدارة الانتقال السلمي لضمان استقرار العملية السياسية.
2. تعزيز الشفافية والنزاهة: إنشاء منصة حكومية موحدة لنشر البيانات والقرارات، وتفعيل مراكز رقابة وشكاوى مستقلة، مع إصدار تقارير فصلية علنية عن النزاهة والمساءلة لتعزيز الثقة المجتمعية في المؤسسات.
3. تثبيت المواعيد القانونية للانتخابات: ضمان عدم التأجيل، وتحديث السجل الانتخابي، وتعزيز الرقابة المحلية والدولية، إلى جانب تنفيذ حملات توعية لتوسيع المشاركة وحماية نزاهة التصويت.
4. مراجعة المناهج الدراسية والدينية: إدماج مفاهيم المواطنة والديمقراطية، وتنفيذ برامج تدريبية للمعلمين على الحوار والتربية المدنية، مع إشراك المؤسسات الدينية في دعم خطاب الاعتدال والتعايش.
5. التمكين الاقتصادي للمناطق الفقيرة: تنفيذ مشاريع تنموية وتشغيلية، دعم التمويل الصغير وريادة الأعمال، وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في المناطق المتوترة من خلال حوافز اقتصادية لتقليل العنف والبطالة.
6. صياغة عقيدة عسكرية وطنية متكاملة: تستند إلى الأهداف الأمنية للدولة، مع تطوير خطط التدريب والتسليح وفقها، ومراجعتها دورياً لضمان جاهزية القوات وفاعليتها في مواجهة التحديات.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org